ممكنة بل انها والواجب باعتبار ذاته يستحيل ان يكون ممكنا باعتبار ذاته
وان كانت ممكنة فلا بد لها من مرجح لضرورة كونها موجودة والمرجح فاما
ان يكون ممكنا او واجبا لا جائز ان يكون ممكنا اذ هو من الجملة ثم يلزم
ان يكون علة علته وهو دور ممتنع وان كان واجبا لذاته فهو غير مفتقر
الى علة في وجوده فاما ان يكون علة الجملة او لبعضها فان كان علة الجملة
لزم ان يكون علة لكل واحد من احادها ان الجملة هي مجموع الاحاد وهو
محال من جهة افضائه الى كون كل واحد من احاد الجملة المفروضة معللا
بعلتين وهي العلة الواجبة الوجود وما قيل انه علة له من احاد الجملة وان
كان علة لبعض منها لا يكون معلولا لغيره فهو خلاف الغرض وهذه
المحالات انما لزمت من القول بعدم النهاية فهو محال كيف وكل علل ومعلولات
تقيد باستنادها الى علة لا علة لها فالقول بكونها غير متناهية اعدادها
محال وجمع بين متنافيين وهو القول بان ما من علة الا ولها علة
والقول بانتهاء العلل والمعلولات الى علة لا علة لها فاذا اتضح ما
مهدنا امتناع كون العلل والمعلولات غير متناهية وان القول بان لا
نهاية لها محال ثم قال لقائل ان يقول اثبات الجملة لا الا يتناهى وان
كان غير مسلم لكن ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجحها
بترجح احادها وترجح احادها كل واحد بالاخر الى غير النهاية على ما
قيل قال وهذا اشكال مشكل وربما يكون عند غيري حله قلت فهذا
استدلال على واجب الوجود لم يذكر في كتبه غيره واما حدوث العالم
فابطل طرق الناس وبناه على ان الجسم لا يخلو من الاعراض الحادثة اذ العرض
لا يبقى زمانين واستدل على امتناع حوادث لا اول لها بعد ان ابطل وجوه
غيره بالوجه الذي تقدم وتقدم ما فيه من الضعف الذي بينه الارموي

وغيره

وغيره ثم اذا ثبت حدوث العالم فانه لم يستدل بالحدوث على المحدث
الا بطريقة الذين بنوا ذلك على الامكان وهو ان ذلك يتضمن التخصيص
المفتقر الى مخصص لانه ترجيح لاحد طرفي الممكن فهو لم يستدل بالحدوث
على المحدث بناء على ان ذلك ممكن يفتقر الى واجب ولا يجعل الممكن دالا على
الواجب الا بناء على نفي التسلسل والتسلسل قد اورد عليه السؤال الذي
قال انه لا جواب له عنه وكل هذه المقدمات التي ذكرها لا يفتقر الى
اثبات الصانع اليها وبتقدير افتقاره اليها فابطال التسلسل ممكن فتتم
تلك المقدمات وذلك ان اثبات الصانع لا يفتقر الى حدوث الاجسام كما
تقدم بل نفس ما يشهد حدوثه من الحوادث يغني عن ذلك والعلم بان
الحادث يفتقر الى المحدث هو من ابين العلوم الضرورية وهو ابين من افتقار
الممكن الى المرجح فلا يحتاج ان يقرر ذلك بان الحدوث ممكن او انه كان يمكن
حدوثه على غير ذلك الوجه فتخصيصه بوجه دون وجه ممكن جائز الطرفين
فيحتاج الى مرجح مخصص باحدهما وهذه الطريقة يسلكها من يسلكها
من متاخري اهل الكلام من المعتزلة والاشعرية ومن وافقهم على ذلك من اصحاب
احمد ومالك والشافعي وابي حنيفة وغيرهم وقد نبهنا على انها وان كانت
صحيحة فانها تطويل بلا فائدة واستدلال على الاظهر بالاخفى وعلى الاقوى
بالاضعف كالحد للشيء بما هو اخفى منه وان كان الحد مطابقا للمحدود
مطردا منعكسا يحصل به التمييز مع ان الحد والاستدلال بالاخفى قد
يكون فيه منفعة من وجه اخرى مثل من حصلت له شبهة او
معاندة في الامر الجلي فتبين الخفي له بغيره لكون ذلك اظهر عنده فان
الظهور والخفاء امر نسبي اضافي مثل من يكون من شانه الاستخفاف بالامور
الواضحة البينة فاذا كان الكلام طويلا مستغلقا هابه وعظمه كما يوجد

Copyright © King Saud University